مذكرة ايضاحية

للإعلان الدستورى

بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة

لقد كان إقرار الميثاق بواسطة المؤتمر الوطنى للقـــوى الشـــعبية الممثـــل بالانتخاب الحر لقوى الشعب العاملة بداية مرحلة جديدة مـــن النضـــال الوطنـــى لشعب الجمهورية العربية المتحدة .

ان هذا النضال بعد صدور الميثاق ، أصبح له دليل عمل واضح كامل مستمد من خلاصة التجربة الوطنية ومن خلاصة الأمل الوطنى معا .

ان الميثاق أنهى من كان يمكن تسميته بفترة الانتقال وفتح مرحلة جديدة ، وهى مرحلة البناء الوطنى ، على حد ما جاء فى حديث الرئيـــس جمـــال عبـــد الناصر إلى الأمة مساء الإثنين ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ولقد أصبح محتما ان تتلاءم جميع أوضاع العمل الوطنى فى كل مجالاته مع مبادئ الميثاق وأحكامه وروحه المستلهمه من روح الشعب وارادته .

ولقد خصص الميثاق فصلا كاملا من فصوله عن الديمقراطية السليمة . كما أنه تعرض اليها فى أكثر من موضـــع مـــن فصـــول الميثـــاق الأخـــرى إيمانـــا بالديمقراطية صادقا وعميقا لايجعل منها مجرد كلمة للاستهلاك السياسى وانمـــا يجعل منها أسلوب حياة عميقة الجذور فى حركة النضال الشعبى .

ولقد كان هذا المعنى هو ما استهدفه الرئيس جمال عبد الناصر فـــى بيـــان ٢٤ سبتمبر إلى الأمة من قوله إنه بالديمقراطية وحدها تصبح الثورة للشـــعب ، وبالشعب ، وذلك ضمان لاستمرار الثورة وتجددها ووصولها نصرا إلى أهدافهـــا العظمى .

ولقد حرر الميثاق فى أصوله المختلفة وعلى الأخص فى فصله الخامس عن الديمقراطية السليمة أن يضع للديمقراطية ضماناتها الأكيدة وفى مقدمتها جماعية القيادة .

وانتقالا بذلك كله من مجال المبادئ إلى مجال التنفيذ فلقد كان لابد من إيجاد المؤسسات الجماعية التى يستند عليها نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ، ولتحقق الديمقراطية على أعلى المستويات كما يتحقق الضمان للاستمرار الثورى .

وبناء على ذلك، فلقد قرر رئيس الجمهورية ان يعطى سلطات منصبه إلى مجلس للرياسة ، يعتبر الهيئة العليا لسلطة الدولة ويتولى رسم سياستها وتخطيط الوصول اليها .

وكذلك قرر انشاء مجلس تنفيذى، يكون الهيئة التنفيذية الادارية العليا لسلطة الدولة ليقوم على التنفيذ العملى.

وتأسياسا على هذا، فلقد كان لابد من إضافة مواد جديدة إلى دستور الحكم المؤقت الذى يجرى العمل وفق نظامه فى الجمهورية العربية المتحدة، لاعطاء هذه التنظيمات المستمدة من مبادئ الميثاق ، الذى ارتضاه الشعب ، قوة الدستور ، وذلك حتى يتم وضع الدستور النهائى للجمهورية العربية المتحدة

يبدأ العمل ابتداء من يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ بهذا الدستور فى الجمهورية العربية المتحدة ، حتى يتم مجلس الأمة الذى يبدأ عمله فى صبيحه يوم الخميس السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ ، مهمته بوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ،وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب ، للاستفتاء ، لكى يمنحه من إرادته الحرة ، القوة التى تجعله مصدرا لكل السلطات .

جمال عبد الناصر